

# السبع

العدد  
15314

الاثنين 02 ذو القعدة 1431 هـ الموافق لـ 11 أكتوبر 2010 م الثمن 10 دج 24 صفحة

سايج يحذر من أن تتحول الجزائر إلى وجهة للمنتوج المغربي

## 200 ألف مستهلك للقنب الهندي

حذر عبد المالك سايج المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان، من إمكانية أن تصبح الجزائر وجهة لنسبة كبيرة من المنتوج المغربي من القنب الهندي بعد أن أصبح هذا النوع من المخدرات ينتج محليا ببعض البلدان الأوروبية، كاشفا عن 200 ألف مستهلك لهذه المادة في الجزائر

على دعم علاقات التعاون والتنسيق ب كل الهيئات المعنية.

كما يسعى الملتقى الذي تجر فعاليات على مدار يومين إلى دعم علاقات التعاون والتنسيق بين ك الهيئات المعنية ، ويشهد الملتقى الذ يخص 11 ولاية لمنطقة الوسط م بينها ولايات الشلف وبجاية و البليدة البويرة و تيزي وزو والجزائر بومرداس و تيبازة ، مشاركة 250 خبي ومختصا في المجال.

وتتعلق المحاور الكبرى للملتقى بإعطاء نظرة عامة عن ظاه المخدرات و تطورها في الجزائر م مختلف الجوانب وعرض خصوصيا القانون و إبراز دور كل من القضاة أعوان مصالح الأمن و الأطباء في مج تطبيق هذا القانون مع استعراض إجراءات التنسيق بين مختلف المتدخلين.

ويتضمن جدول أعمال هذا الملتقى الجهوي أيضا تقديم عدة محاضرات تتناول الموضوع من بينها محاضرة حو مميزات القانون رقم 04 / 18 المتعا بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غ المشروعين بها.

ومحاضرات حول الإجراءات الوقائية والعلاجية كبدل للمتابعة والمقاربا الجديدة المترتبة عن الأمر بالعلاج وك آليات التنسيق بين مختلف المتدخلين تطبيق هذا القانون، وكذا محاضرات أيضا حول دور الشرطة القضائية تطبيق القانون والصعوبات المعترض من جهة و دور قطاع الصحة في مجا الوقاية ومكافحة الإدمان وكيف التعامل مع إشكالية نقص المراكز الصحية المخصصة لهذا الغرض.

ونشير أن هذا الملتقى سبقته ثلاث ملتقيات جهوية منظمة من طرف الديوان بالتنسيق مع وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والتخصص كل من شرق وغرب وجنوب البلاد يرتقب تنظيم الملتقى الأخير بولاية غرداية من 9 إلى 11 نوفمبر من الع الجاري.



حجز 75 طنا من المخدرات في ربوع الوطن

فضلا عن ملتقيات ثلاثة شملت 200 طبيب وأخصائيين نفسانيين قصد تمييزهم في المراكز الخاصة بالتكفل بالمدمنين.

وعلى صعيد آخر أبرز أن هذا الملتقى يعتبر فضاء لتفسير نصوص القانون 04 / 18 وتحسين معارف المعنيين بتطبيقه وكذا لإتاحة فرص تبادل التجارب بين الأطراف المعنية بالمكافحة والتكفل بغية توحيد إجراءات تطبيق القانون، وتحسين معارف المتدخلين في مجال تطبيق القانون وتوحيد إجراءات تطبيقه علاوة

تماشيا مع النظرة الفلسفية والاجتماعية لإشكالية الإدمان في كل المجتمعات الدولية.

وأفاد رئيس الديوان في هذا الإطار أن عدد المدمنين في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى ذلك أن المؤسسات الاستشفائية عالجت أكثر من 7 آلاف مدمن سنة 2009 بحكم الارتفاع في عدد المستهلكين والمحكوم عليهم قضائيا والمتراوح عددهم بين 16 و 22 ألف محكوم عليهم سنويا من بينهم 6 الاف مروج.

وفي هذا الإطار أكد رئيس الديوان أن المشروع الجزائري قد اتجه إلى تفضيل العلاج على الزج به في السجن ، وبذلك يقول ذات المسؤول أن قانون 1804 أصبح يساير عديد التشريعات بإحداث آليات التكفل بالمدمن بالعلاج والعودة به كضرد صالح للمجتمع.

وفي هذا الصدد تحدث عن توظيف الدولة لأموال طائلة لإنجاز 15 مركزا استشفائيا متخصصا لنزع السموم من المدمنين و53 مركزا وسطيا للتكفل بالمدمنين و185 خلية استماع وتوجيه موزعة كلها عبر الوطن بحسب الحاجة ، كاشفا عن انجاز منها إلى حد الآن 11 مركزا وسطيا للتكفل بالمدمنين.

وقد عمل الديوان حسب ذات المسؤول بالاشتراك مع وزارة الصحة والإسكان وإصلاح المستشفيات وكذا بالتعاون مع مجموعة بومبيدو للمجلس الأوروبي في إطار برنامج الشبكة الأورو متوسطية عبر تنظيم ملتقى وطني

وأوضح سايج أمس على هامش أشغال الملتقى الجهوي للولايات الجزائرية الوسطى حول تطبيق القانون 18 / 004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، أن تفاقم ظاهرة الإدمان بالجزائر وتزايد عدد المدمنين ناتج عن وجود شبكة مختصة لترويج القنب الهندي في السوق الجزائرية بسبب نقص الطلب عليها في أوروبا.

وكشف سايج في هذا الإطار عن حجز قرابة 20 طنا من القنب الهندي خلال السنة الجارية، مشيرا أن المحجوزات لا تمثل إلا 10 بالمائة من القنب الهندي المتداول حقيقة بالجزائر، حيث عرفت الجزائر خلال هذه السنة ارتفاعا في كمية المحجوزات من المخدرات إلا ما يقارب 75 طنا مع اتساع رقعة الرواج.

وعن النتائج الأولية للتحقيق الوطني لمكافحة المخدرات الذي تم تحت إشراف الديوان قال سايج انه كشف عن تواجد المخدرات في كل مكان من الوطن من قرى ومدن، حيث مست الآفة كل شرائح المجتمع خاصة فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 إلى 35 سنة وهي متداولة حاليا بالمدارس.

واعتبر سايج في إطار تشجيع المدمنين على العلاج أن جميع التشريعات القانونية المقارنة اتجهت نحو الاعتراف بأحقية المدمن في العلاج بدلا من تسيط العقاب عليه